

قطاع الفلاحة الجزائري بين مشكل التمويل واثره على التنمية الاقتصادية

*The Algerian agricultural sector between the financing problem and its impact on economic development*ط.د: همكة محمد¹*¹ جامعة غرداية، (الجزائر)، الإيميل: hemka.mohamed@univ-ghardaia.dz

تاريخ النشر: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2020/06/28

تاريخ الاستلام: 2020/01/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة واقع النشاط الفلاحي الجزائري وما يوفره من عائدات تنعكس ايجابا على الاقتصاد الوطني ن بالإضافة الى ما يحتاجه من تمويلات وخدمات ، ممثلة بالجهاز البنكي ومدى قدرته على تجميع الادخارات وتوفير الموارد المالية .و بما ان القطاع الفلاحي يحتل مرتبة مهمة ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية ، إذ يمثل في الجزائر العنصر المحرك للاقتصاد الى جانب المحروقات ، فإن تمويل قطاع الفلاحة يعد من اعقد المشاكل ، نتيجة الصعوبات التي يعاني منها ، و محاولة منا لمعرفة هذا القطاع سنحاول عرض بعض الاحصائيات سواء ما تعلق بالجانب الاقتصادي او الاجتماعي كاثر للتنمية في تجنب العوائق المستقبلية للقطاع .

الكلمات المفتاحية : الزراعة ، قطاع الفلاحة، التمويل ، التنمية.

تصنيف JEL: O13; Q17;

Abstract:

This study aims to know the reality of the Algerian agricultural activity and the revenues it provides positively reflected on the national economy, in addition to what it needs from funds and services, represented by the banking system and the extent of its ability to collect savings and provide financial resources, and since the agricultural sector occupies an important rank within the overall sectors Economic, as it represents in Algeria the driving element of the economy besides hydrocarbons, the financing of the agriculture sector is one of the most complex problems, as a result of the difficulties that it suffers from, and an attempt by us to know this sector. The future of the sector.

Key words: agriculture, agriculture, finance, development.

Jel Classification Codes: O13; Q17

1. مقدمة:

يكتسي القطاع الفلاحي أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول النامية كانت أم متقدمة، فهو يعتبر أحد القطاعات الحيوية وأحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، حيث تظهر أهميته من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وبشكل مصدرا للغذاء والمواد الأولية ويستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة، كما يسهم في توفير المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات، وتساهم كذلك في الحصول على الموارد المالية من خلال عائد الصادرات من السلع الزراعية، فرغم ذلك إلا أنه يعاني من مشاكل لذا لابد من تشجيع الاهتمام به و. من اجل الإحاطة والتعرف على مساهمة القطاع الفلاحي ودوره في تحريك عجلة التنمية قمنا في هذه الورقة البحثية على تقديم عرض على ان القطاع الفلاحي يحتل مرتبة مهمة ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية ، إذ يمثل في الجزائر العنصر المحرك للاقتصاد الى جانب المحروقات ، فإن تمويل هذا القطاع يعد من اعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الاقتصادية نتيجة الصعوبات التي يعاني منها ، فقد حظي هذا القطاع باهتمام كبير وتركيز من قبل الدولة حيث أصبح يمثل الأولوية في مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهذا الاهتمام كان منذ السنوات الأولى للاستقلال سعيا منها لتنمية وتطوير هذا القطاع لذلك سخرت لأجله أموالا معتبرة و أجهزة متخصصة في التمويل بداية بإنشاء البنك الوطني الجزائري

سنة 1966، وتكليفه بتمويل هذا القطاع اثناء مرحلة التخطيط المركزي، ثم تأسيس بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي وهو بنك الفلاحة و التنمية الريفية سنة 1982، والذي واكب مرحلة الإصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري و القطاع الفلاحي بالخصوص.

وقد تميزت سياسة التمويل القطاع الفلاحي في الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية بعدم الاستمرارية حيث شهدت فترة الستينات مرحلة التسيير الذاتي المرحلة التمهيديّة التي اعادت صيغه التسيير الاراضي المهملة اما فترة السبعينات فقد عرفت المشاركة المؤسسية للدولة في إدارة القطاع ليأتي في فترة الثمانينات الإصلاح الزراعي في محاولة للانتقال نحو اقتصاد السوق وتشجيع الزراعة الخاصة، ثم انسحاب الدولة في سياق برنامج التكيف الهيكلي في التسعينات، ولا تزال الدولة تسعى جاهدة لإحداث تطورات داخل هذا القطاع الحساس.

1.1 إشكالية الدراسة.

من اجل التطرق في الجوانب المتعددة في هذا الموضوع، ولإبراز أهمية القطاع الفلاحي بالجزائر، واشكالية التمويل قمنا بطرح الاشكال على النحو التالي:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي على التنمية بالجزائر وسبل تطويره ؟

تندرج تحت الإشكالية الرئيسة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية؟

- ماهي أهمية، ومراحل تطور التمويل للقطاع الفلاحي؟

2.1: فرضيات الدراسة.

ارتأينا صياغة مجموعة من الفرضيات كإجابات أولية لهذه التساؤلات والتي من شأنها تحديد

معالم الورقة البحثية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- للقطاع الفلاحي مساهمة بالغة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، والتشغيل وكذلك

الناتج الإجمالي وهي اهم محاور التنمية الاقتصادية؛

- التمويل المالي لقطاع الفلاحي مر بعدة مراحل أدت الى تغيرات في بنيته الهيكلية، وتكمن أهمية

التمويل ، في الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها.

3.1: أهمية الدراسة.

تنبع أهمية الدراسة من خلال محاولة إبراز دور القطاع الفلاحي، كذلك المبالغ الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع من أجل تطويره وتنميته.

4.1: أهداف الدراسة. تتمثل فيما يلي:

- واقع الزراعة في الجزائر
- التعرف على أهمية قطاع الفلاحة بالجزائر؛
- التعرف على مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية ودوافع التمويل التي يحققها .

2 واقع الزراعة في الجزائر

1.2: الزراعة في الجزائر:

يعتبر قطاع الفلاحة او ما يسمى بالقطاع الزراعي على انه العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم. فالدولة التي تهتم بقطاعها تضمن العيش الكريم لشعبها، وذلك من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي بل وترى انها أمة جديرة بالاحترام لأنها تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي. ويمكن القول أنه مهما كانت خلفياتها الإستراتيجية والتنموية المتبعة فمن الواجب أن يحض القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى (باشي، 2003، صفحة 108)

وتعرف الزراعة بأنها علم وفن وصناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان. وتعريف الزراعة بأنها علم يعتبر تعريفا حديثا نسبيا لأنه كان ينظر إليها على أنها مجرد عملية بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها، وتحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في العديد من الدول نظرا لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل، وتشكل الزراعة في الجزائر قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني، ومن أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر الحبوب (القمح , الشعير) التي تغطي هذه الزراعة نسبة 45 % من المساحة الزراعية، كما تنتج الجزائر الحمضيات و الكروم و الخضرو البقول .إلا أن الإنتاج الزراعي في الجزائر يتأثر تأثيرا كبيرا بالتقلبات المناخية مما يجعله يتغير من سنة إلى

أخرى. وعموما فإن الإنتاج الزراعي وخاصة الحبوب لا يغطي متطلبات الاستهلاك المحلي الأمر الذي يستوجب استيراد كميات كبيرة (awladz.info)

2.2: الإصلاحات الزراعية في الجزائر:

يعرف الإصلاح الزراعي بأنه: "مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغييرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحياتها والتصرف بها، لينجم عن هذه التغييرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخول. ويتم ذلك عن طريق وضع حد أعلى للملكية الزراعية الخاصة لا يجوز تخطيه، والاستيلاء على ما يتجاوز هذا الحد من أراض وتوزيعها على فقراء الفلاحين المستحقين وفقا لشروط وأولويات تختلف باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية لكل بلد.

والإصلاح الزراعي بهذا المعنى المحدد الأكثر شيوعا يركز على: (بخوش،، 2011، صفحة 8)

- إصلاح نمط توزيع الأرض، أي على تحقيق العدالة وفتح الطريق أمام تحرير الفلاحين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا من استغلال إقطاعي أو شبه إقطاعي؛

- تحقيق النمو أي. انه يشمل في هذه الحالة بعض الإجراءات الكفيلة بتنظيم العلاقات الزراعية بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها، وتدريب الفلاحين وإرشادهم وتنظيمهم في تعاونيات؛

- تطوير طرق الزراعة ووسائلها، وتوفير القروض لهم ومساعدتهم في تسويق المنتجات الزراعية وإقامة وحدات إنتاجية زراعية على أسس جماعية متقدمة، وغير ذلك."

وبالرجوع إلى تطور القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال فإنه مر بعدة مراحل : (بخوش،،

2011، الصفحات 8-9)

1-بعد الاستقلال (1962-1982)عرفت بالتسيير الذاتي

إذ كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعاً مؤلماً حيث كانت منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين تقوم بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال من وجود أي إنجاز وقامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين دون مالك وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها، ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس و أكتوبر 1963 بهدف

تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ 2.4 مليون هكتار؛

2- مرحلة الثورة الزراعية

جاءت كنتيجة للوضع التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضع الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، والتباين الموجود بينهم، وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14/07/1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي "الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها". إذ تهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية، ورفع من دخولهم الشخصية، كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة، وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة؛ فبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا، وبعد 1970 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت مساعدات الدولة للفلاحين، وهذا بسبب تحديد الملكية ثم عاد الاهتمام من جديد وخاصة في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

3- صدور قانون إعادة الأملاك المؤممة سنة 1990، حيث تم إرجاع 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق. وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي واستجابة لنداء الفلاحين وممثلهم قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال جملة من الإجراءات والتدابير شملت تخفيض نسب الفوائد على القروض وإنشاء صناديق متخصصة للدعم (9 صناديق متخصصة تبعا لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي)، مع تقديم إعانات (إعفاءات) جبائية وشبه جبائية للفلاحين (زيري،، 2004، الصفحات 6-8).

4- إصدار قانون سنة 1995 القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالية هذا القطاع. و شمل البرنامج أيضا إجراءات تهدف لدعم الاستغلال الزراعي وتوفير الشروط المحركة للإنتاج الزراعي.. ليلها في سنة 1996 صدور تشريعات عديدة تضمن حق التملك للأرض وتأجيرها

تكريسا للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق. ثم جاء برنامج إعادة الهيكلة الذي مس كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي، إلا أن القطاع عرف تذبذبا في الإنتاج خاصة بالنسبة للحبوب باستثناء سنوات 1994 و1995 و1996 وهذا لاعتماده كليا على المناخ ، إذ عرفت الجزائر عدم انتظام الأمطار المتساقطة (الدين، 2004، الصفحات 13-14)

وعقب الظروف السياسية الصعبة التي مرت بها البلاد، فإن السياسة الاقتصادية للدولة كانت تهدف أولا للعمل على إعادة تثبيتها في إطارها القانوني كمسئول على الأهداف الاقتصادية على المديين المتوسط و البعيد ومحرك لبرنامج تطوير الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية، ومن ثم شرع في تطبيق برنامجين تنمويين، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استغرق تنفيذه ثلاث سنوات (بين سنتي 2001 و2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد على خمس سنوات من 2005 إلى 2009. فالبرنامج الأول، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كان من أهدافه الحد من الفقر و توفير مناصب الشغل و تحقيق التوازن الجهوي و إعادة إنعاش الفضاء الوطني، سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني و إعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003 حيث سجلت نسبة 7% .. (الاجتماعي،، جوان 2007، الصفحات 3-4)

3. مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل من بينها: (غربي،، 2008، الصفحات 253-289)

1.3 : مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية

- التقليل العمدي من طرف الإنسان: وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف، والتوبيير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية؛
- فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة: حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية؛

- انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح: يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها؛

- التصحر: الذي يعد من أخطر الظواهر الطبيعية على القطاع الفلاحي.

2.3 : مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية

- نقص العمالة الزراعية المدربة: على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة السكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري؛

- ضعف البرامج التدريبية: لا تخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة؛

- انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي: لإخلاف أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.؛

-مشاكل أخرى: نذكر منها مشكل التسويق، مشاكل متعلقة بالصادرات، مشاكل التسيير الإداري للزراعة؛

-مشاكل تتعلق بالتمويل البنكي: يعاني نظام التمويل البنكي للقطاع الفلاحي عدة مشاكل نذكر منها:

— القضية العقارية وما تنجر عنه من عقبات عدة تقف أمام التمويل الفلاحي وذلك لان الكثير من الفلاحين لا يملكون عقود ملكية لأراضيهم، الامر الذي كان يصعب معه تحديد حدود الأراضي العمومية وتمييزها عن الأراضي الخاصة وبالتالي فان البنك لا يستطيع تقديم تمويلات امام هذا المشكل نظرا لمخاطره الكبيرة؛

— عدم استقرار ملاك الأراضي هذه الوضعية تشكل عائقا امام البنك لاسترجاع أمواله، حيث ان هناك تغيير مستمر لملاك الأراضي إما بسبب الافلاس او بسبب إرجاع الأراضي لأصحابها بموجب قانون 90-25 وهكذا يجد البنك نفسه عاجزا عن المطالبة بأمواله؛

— مشكل عدم التسديد القروض الممنوحة حيث يعتبر من بين أخطر المشاكل التي يتعرض لها البنك، حيث ان الفلاح المستفيد لا يحترم الآجال المحددة لتسيير القروض المستحقة بسبب المخاطر التي يتعرض لها النشاط الفلاحي؛

— الوازع الديني ويتمثل في الحرج الذي يجده الفلاح في التعامل مع القروض الربوية، حيث يلاقي هذا النظام نوعا من الاعتراض وعدم الاستجابة لمؤثراته الإغرائية من فئات عريضة من المدخرين والمستثمرين باعتبار ان هذه التقنيات التمويلية المعمول بها في البوك الجارية هي نوع من المعاملات الربوية المحظورة شرعا. (دلال،، 2006، الصفحات 14-15)

4. التمويل الفلاحي وشروط نجاح سياسة التمويل.

1.4 . مفهوم التمويل الفلاحي.

يعتبر التمويل حاجة ضرورية، لان التمويل الداخلي الذاتي للمؤسسات لا يكفيها لإنجاز مشاريعها الإنتاجية فتتوجه إلى طلب التمويل من جهات خارجية فالقطاع الفلاحي هو الآخر يحتاج لمثل هذا التمويل كغيره من القطاعات وهذا من اجل تنميته تطويره.

هناك عدة تعاريف للتمويل الفلاحي نذكر منها:

- التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصه استغلال لأراضيهم وكذلك استصلاح الاراضي الصحراوية من خلال قدراتهم على اقتناء انواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الاراضي وتجهيتها وتدعيم الري لاستغلال الاراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة (علي، صفحة 135)

- تمويل الفلاح هو التوفير اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره إذا كان من خلال الاقتراض الزراعي التمويل الذاتي او مساعدات او اصدار سندات... (وليد،، 2014، صفحة 36)

- يعتبر التمويل الفلاحي من أهم العوامل التي تدفع الاستثمار الفلاحي الى تحقيق معدلات هامة من التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاية بصفة خاصة، حيث ان عملية توفير المال اللازم للاستثمار هو أحد أول العوامل ذات التأثير المباشر على حجم ونشاط الاستثمار، فالتمويل هو عصب العملية الاستثمارية (سمير،، 2012، صفحة 71).

2.4. : شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي.

- إن لكل سياسة او استراتيجية شروط لنجاحها، وحتى تكن سياسة التمويل الفلاحي ناجحة فعالة يجب ان تراعي الأسس التالية (بن سميعة، 2004، الصفحات 31-32):
- لكي يكون القرض ذا فعالية يجب ان يهيأ له المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي الى زيادة في الناتج الذي يترتب عليه الزيادة في الدخل الفلاحي، وهو هدف منح القروض؛
 - أخذ النظام الائتماني بعين الاعتبار وذلك بتقديم القروض بسعر فائدة مناسب، منخفض نسبيا، لأن إمكانيات الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة؛
 - منح الائتمان الفلاحي يجب ان يؤسس على الحيازة وليس الملكية، لأن الكثير من الفلاحين ليست لديهم ملكية ثابتة، وهذا يقيد من طاقاتهم على الاقتراض؛
 - على المؤسسة المقرضة ان تضع خطة بسيطة توضع فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح وخاصة صغار الفلاحين الاستفادة من القروض؛
 - وفاء الفلاحين بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض لتشجيع البنوك على مواصلة عملها تجاه الفلاحين مهما كانت مستوياتهم مناطق الفلاحة؛
 - قيام الفلاحين بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة؛
 - يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج، وطبقات المقترضين؛
 - استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، حتى تعود بالفائدة على الفلاحين والبنوك على حد سواء؛
 - يجب ان تكن مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل، وعلى أقساط تسهيلات للدفع؛
 - تأكد البنوك من استخدام الائتمان الممنوح سوف يعطي ايرادا يكفي تسديده؛
 - يجب ان يهيأ المناخ المناسب لاستخدام القروض بفعالية حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج؛
 - امتداد الائتمان الفلاحي الى الصناعات الملحقه بالقطاع الريفي، لأن نم هذه الصناعات سوف يؤدي إلى زيادة دخل القطاع الفلاحي.

5. مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية

1.5. دور القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

يعتبر الأمن الغذائي قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا، بأسعار تتناسب مع دخولهم، اما الاكتفاء الذاتي فهو سد الحاجات الغذائية عن طيق انتاجها محليا. (معزز زكية، 2014، صفحة 59)

يتطلب مخطط الأمن الغذائي توفر جملة من الركائز تتمثل في تعزيز جهود تحديث الزراعة وتنمية قدرتها التنافسية والإنتاجية وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والحفاظة على البيئة كما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة. وهو ما يتطلب كذلك توجيه التنمية الزراعية لتحقيق الأهداف التالية:

- زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من الموارد الغذائية؛
- تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع إنتاجيته عن طريق الاستغلال الامثل للمواد الإنتاجية وإدخال الابتكارات والاختراعات التقنية.

تحتل منتجات الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني. خلال الفترتين 2009-2000 و 2010-2017، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40٪ من المساحة الزراعية المفيدة.

تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2009-2000 بحوالي 3200930 هكتار، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة، بحوالي 74 ٪ من إجمالي مساحة الحبوب. خلال الفترة 2010-2017، معدل هذه المساحة بلغ 3385560 هكتار، بزيادة 6٪ مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009).

ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار، بزيادة قدرها 26٪ مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار. ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير، والذي يمثل على التوالي 51٪ و 29٪ من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017 (<http://madrp.gov.dz>).

الجدول 1 : نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة 2004 – 2011.

نسبة الاكتفاء الذاتي %	المتاح للاستهلاك	الواردات	الصادرات	الإنتاج	
30.45	11089.21	7722.58	9.76	3376.39	2008 - 2004
39.88	13172.31	7925.19	6.03	5253.15	2009
36.48	12496.38	7925.19	6.03	4558.57	2010
31.96	11665.80	7946.15	8.34	3727.99	2011

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للاحصائيات الزراعية، المجلد 32، ص 296

المساحة: ألف هكتار الإنتاجية: كجم/هكتار الإنتاج: ألف طن

الدول	2014			2015			2016	
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية
	Area	Yield	Prod.	Area	Yield	Prod.	Area	Yield
الجزائر	2509,02	6137,16	3435,23	2686,08	7711,54	3760,95	1855,92	9009,77

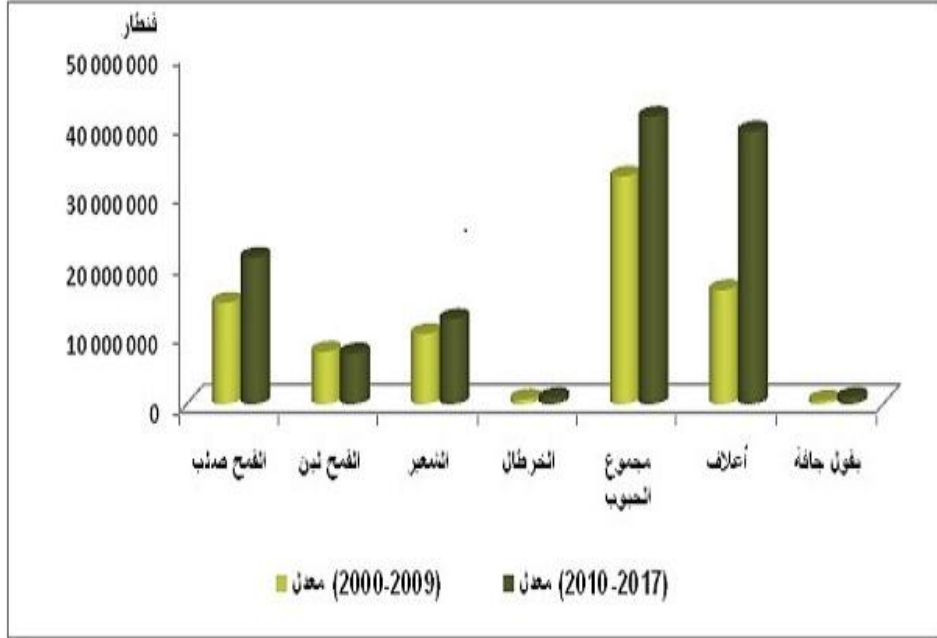
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للاحصائيات الزراعية، المجلد 37، القسم 3، ص 52.

على الرغم من الحصيلة الإنتاجية للحبوب سنة 2009 إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الحبوب لم تتجاوز نسبة 39.88 % وهي نسبة ضعيفة لا تعبر عن الأمن الغذائي لهذا المحصول كما أنها بعيدة عن النسبة المرجوة من خلال الإصلاحات والسياسات التي عكفت عليها الوزارة ابتداء من سنة 2000، كما تدل على أن أكثر من 60% من احتياجاتنا الغذائية من الحبوب

تعتمد على الاستيراد وهو ما يشكل عبء على ميزان المدفوعات وجعلنا عرضة للآثار السلبية لتقلبات الأسعار والأزمات الاقتصادية.

الشكل 1: انتاج الحبوب خلال الفترتين 2009-2000 و 2010-2017



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الموقع الرسمي، إحصائيات فلاحية،

<http://madrp.gov.dz>

إن معدلات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجزائر هو معدل أقل بكثير من المعدل المستهدف والمطلوب للحفاظ على حجم المعروض من المواد الغذائية والسلع الزراعية وهذا ما سبب في انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي لهذه المحاصيل والسلع، كما أن حجم الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار وهذا ما يضيف أهمية بالغة وضرورة جدا للحفاظ على احتياطي استراتيجي من الغذاء من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وهكذا أصبحت الزراعة الجزائرية غير قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وسد الفجوة الغذائية المتسعة، بالإضافة إلى عدم القدرة على توفير المادة الأولية للصناعات المحلية وهذا ما أدى إلى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية وتفاقم العجز الغذائي مما تشكل عبئا متزايدا على العجز في ميزان المدفوعات.

2.5. مساهمة القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر

تشكل مسألة التشغيل في الوقت الحالي، خاصة في ظل انتشار ظاهرة البطالة ومن نجم عنها من تفشي الآفات الاجتماعية، إحدى أهم الانشغالات التي تركز عليها معظم السياسات الاقتصادية وخاصة بالجزائر، ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي كانت ومازالت وستظل إحدى أهم القطاعات الإستراتيجية التي تساهم مساهمة فعالة في القضاء على البطالة وتفعيل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الدولة.

الجدول 2: القوى العاملة الكلية والفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

الوحدة: ألف نسمة

العاملية القوى الزراعية	القوى العاملة الكلية	السنة	
Agricultural Labour	Total Labour	Year	الدولة
1609.63	9730.95	2006	الجزائر
2220.12	9968.91	2007	
2358,34	10544,00	2009	
2442,60	10662,00	2011	
2476,50	11423,00	2012	
2528,90	11964,00	2013	
2550,60	11454,00	2014	
4959,80	11931,00	2015	
2545,00	12117,00	2016	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

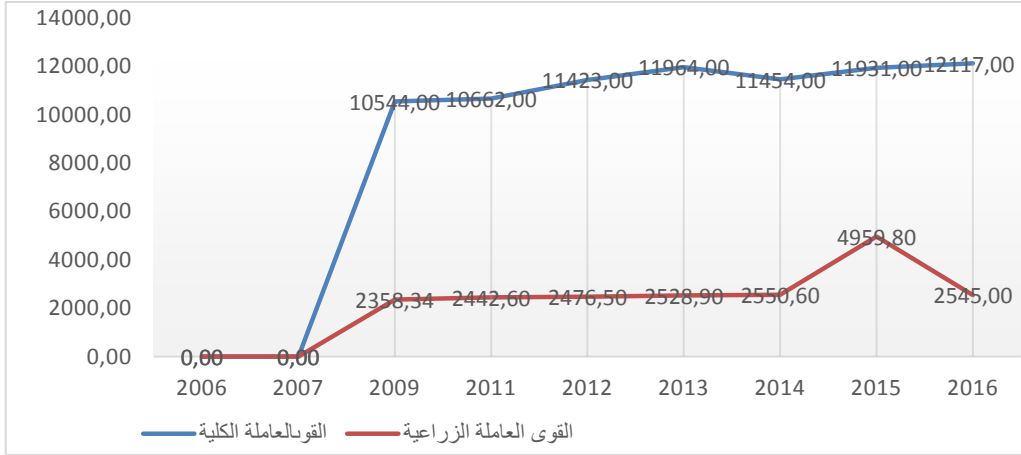
للإحصائيات الزراعية، المجلدات من 26 إلى 37، القسم الأول البيانات العامة.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن هناك تطورا في حجم القوى العاملة الإجمالية. وحجم القوى العاملة في القطاع الفلاحي، فهي في ارتفاع مستمر طيلة الفترة من 2006-2016 وهذا يرجع لاستجابة سوق العمل للإصلاحات الفلاحية التي شهدت الفترة والتسهيلات إلى منحها الدولة في هذه

قطاع الفلاحة الجزائري بين مشكل التمويل واثره على التنمية الاقتصادية

الفترة للفلاحين وصغارالمستثمرين، ما يفسر لنا سياسة الدولة الهادفة إلى توفير نسبة كبيرة من مناصب الشغل في هذا القطاع عبر المشاريعالاستثمارية والمحافظة على التوازن الاقتصادي والسياسي العام، وهذا لبداية تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل 2: منحى القوى العاملة الكلية والفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2006- 2016



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات السابقة

الجدول 3: مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي

متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)			مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي		
2011	2010	2009	2011	2010	2009
442.43	382.61	365.25	16110.62	13644.41	12820.26
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)			مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي		
2016	2015	2014	2016	2015	2014
476.95	493.41	561.60	119476.73	19718.00	21966.60

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للاحصائيات الزراعية، المجلدات من 26 إلى 37، القسم الأول البيانات العامة.

من الجدول نلاحظ أن مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 2009-2016 نظرا لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، ونفس الشيء بالنسبة لنصيب الفرد الجزائري من الناتج الزراعي التي ترجع إلى الزيادة في كمية الإنتاج الفلاحي من جهة وإلى ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية نتيجة تحرير الأسعار.

3.5 : مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي

يحتل القطاع الفلاحي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، والجدول الآتي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر:

4.5 : مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية: تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسن مشاركة القطاع

الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات، وهو ما نتناوله فيما يلي:

1- المساهمة في ترقية الصادرات:

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخر من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول 4: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات:

الصادرات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة 2009-2016 الوحدة: المليون دولار أمريكي

الدولة	متوسط الفترة 2009-2013			2014			2015			2016		
	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
	TOTAL	AGRIC.	FOOD	TOTAL	AGRIC.	FOOD	TOTAL	AGRIC.	FOOD	TOTAL	AGRIC.	FOOD
	EXPORT	EXPORT	EXPORT	EXPORT	EXPORT	EXPORT	EXPORT	EXPORT	EXPORT	EXPORT	EXPORT	EXPORT
الجزائر	54523,0	406,8	271,8	62884,3	647,0	302,6	34796,0	648,1	221,3	29992,1	771,2	317,7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للاحصائيات الزراعية، المجلد 37، صادرات كلية وزراعية وغذائية ج 361.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2009-2016 انتقلت فيها من 406.8 مليون دولار إلى 771.2 مليون دولار، وهذا التطور كان بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

2- المساهمة في ترقية الواردات:

إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات، غير أن ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع، ويظهر هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول 5: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الواردات الوحيدة: مليون دولار

الدولة	متوسط الفترة 2009-2013			2014			2015			2016		
	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية
	TOTAL	AGRIC.	FOOD	TOTAL	AGRIC.	FOOD	TOTAL	AGRIC.	FOOD	TOTAL	AGRIC.	FOOD
	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS
الجزائر	45455,9	10333,5	6613,3	58274,1	12872,9	9618,2	51803,1	10247,8	8297,2	47090,7	9085,7	7949,1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للاحصائيات الزراعية، المجلد 37، واردات كلية وزراعية وغذائية ج 188.

من الجدول السابق نلاحظ أن هناك ارتفاعا مستمرا في قيمة الواردات الزراعية من سنة إلى أخرى، حيث كانت 1033.5 في الفترة 2009-2013 لتعرف ارتفاعا مستمرا وصل إلى 9085.7 مليون دولار سنة 2016، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا.

6. خاتمة:

من خلال ما سبق تبين أن القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، والامن الغذائي، وكذلك مساهمته في التشغيل والنتاج الإجمالي. لكن لتحقيق هذا الهدف يتطلب تعزيز فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي ومعالجة جدية للمشاكل التي يتخبط فيها.

للقطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكونه يساهم بنسبة 12% في الإنتاج الداخلي الخام يوظف 21% من اليد العاملة النشطة وبالرغم من ذلك نحد أن الجزائر تعد من البلدان التي لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الزراعي وهو ما يبرر لنا اختبار الفرضيات التالية:

-الفرضية الاولى : صحيحة اذا ماتم الاهتمام بالقطاع الفلاحي فانه يساهم بدرجة عالية في تحقيق الامن الغذائي ويمنح فرص الراحة المالية للدولة في مجال التشغيل والتجارة الخارجية وزيادة النمو في العملة الوطنية وكذلك الناتج الإجمالي :

- الفرضية الثانية : صحيحة اي ان التمويل المالي لقطاع الفلاحي هو من بين القطاعات التي تحضى بالاهتمام وهوما ترجمته مختلف التقارير نحو زيادة الدخل وتقليص الفوارق الاجتماعية للأفراد .

1.6 النتائج

نستخلص من خلال ورقتنا البحثية ان سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر شهدت عدة تخطيطات خلال عقود من الزمن كعدم استمرارية الدعم الفلاحي ، كما شهدت ايضا مرحلة التسيير الذاتي وسي بمرحلة تسيير الاراضي المهمة كونها مرحلة صعبة تقتضي بالضرورة الى العودة الى المشاركة المؤسساتية للدولة وهو واقع الحال في فترة السبعينات ليأتي بعدها الاصلاح الزراعي كمحاولة نحو التوجه اقتصاد السوق وتشجيع الفلاحة الخاصة .

2.6 التوصيات

مما تجدر الاشارة اليه ان مساعي الدولة ومؤسساتها يطمح الى بعث الامل في تحقيق الاكتفاء الذاتي وبلوغ مستويات نمو تشاركية الى جانب المحروقات ، ومحاولة منا اعطاء تصورات عليها تؤسس لقاعدة فعالة في تحقيق توازنات مالية واخرى اجتماعية نوجزها في ما يلي :

- فرض رقابة التسيير والمتابعة للمشاريع الزراعية الممولة من الدولة ؛
- ارساء قواعد الشفافية والنزاهة في توزيع القروض لمستحقيها مع ضرورة فتح صناديق خاصة لرصد مداخل الزراعة بمختلف انواعها؛
- تشجيع التنوع الزراعي على المستوى الوطني وتحسين استغلال الاراضي ؛
- السهر على تعبئة المنتج والمستهلك في اهمية الفلاحة كمصدر اساسي لتحقيق التنمية والابتعاد عن التبعية الاقتصادية .

7. المراجع والاحالات

1. awladdz.info، ا. الزراعة في الجزائر.
2. http://echo.hmsalgeria.net، ع.ا.
3. http://madrp.gov.dz/إحصائيات فلاحية. الموقع الرسمي، .،
4. الاجتماعي، و. ا). جوان (2007) تقرير المدير العام في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي جنيف .
جنيف، :لمؤتمر العمل الدولي جنيف.
5. الدين، ب. ل. (2004). تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، الجزائر: نادي الدراسات الاقتصادية، على الموقع. cee.nada@caramail.com :
6. باشي، أ. (2003). القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح. الجزائر: مجلة الباحث، عدد 2.
7. بخوش، ع. ج. (2011). دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر. الجزائر: ملتقى دولي، جامعة المسيلة .
8. بن سمينة، د. (2004). التمويل البنكي للقطاع الفلاحي. الجزائر: رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر.
9. دلال، ب. س. (2006). سياسات المويل المصرفي وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات . الجزائر: الملتقى الدولي بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، .
10. زبيري، ر. (2004). حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، الجزائر : مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة..
11. سمير، ع. ا. (2012). انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر . الجزائر: رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر 3.
12. علي، ب. ش. اشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش القطاع الفلاحي. الجزائر: الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية كبديل للموارد الزائلة جامعته بسكرة، .
13. غربي، ف. (2008). الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية. الجزائر: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة.

14. معزوز زكية, ق. ح. (2014). دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر. الجزائر: الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية جامعة المدية....
15. وليد، ح. ب. (2014). دور السياسة الانتمائية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر. الجزائر: رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، جامعة باتنة.